العملة المحلية.. تراجع قياسي غير مسبوق!

مصرفيون: يجب إيقاف التعاملات الداخلية بالعملة الصعبة وتفعيل دور الرقابة وتصدير النفط

سبب استمرار تدهور الريال تراجع الصادرات المحلية والتي كانت تغطي ٧٠٪ من الميزانية

«الأمناء» تقرير / سامح عبد الوهاب:

يشهد الريال اليمني مؤخرا تراجعًا قياسيًا في قيمته أمام العملات الأجنبية، وسط مؤشرات بحدوث انهيار اقتصادي غير مسبوق، خاصة في ظل استمرار العجز الحكومي عن إيقاف عجلة الانهيار المتسارعة للعملة المحلية أمام الدولار الأمريكي، الذي تسبب في ارتفاع معدل الغلاء المعيشي، وتفاقم الأزمة الاقتصادية في البلد المحترب منذ ما يزيد عن سبع سنوات، وتضاعف معاناة المواطنين جراء ارتفاع أسعار السلع الضرورية، علاوة على ازدياد نسب البطالة وتدني الأجور وانقطاع الرواتب، وتسريح الكثير من العمال والموظفين من أعمالهم، إثر الظروف القاهرة التي تسببت بها الحرب، وما خلفته من إعاقة في استمرار الديمومة الاقتصاد المتواضعة وتعثر فرص التنمية.

سلسلة تراجعات للدولار

استمرار الانخفاض التاريخي لقيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، بعد أن وصل سعر الدولار الواحد إلى 1047 ريال يمني للبيع 1031 ريال للشراء حتى التاسع من أغسطس الجاري، كان قد سبقته سلسلة من التراجعات بدأت بشكل ملحوظ خلال السنوات الست الأخيرة، وفيما يرى مراقبون أن الحرب وما خلقته من انقسامات داخلية في بنية الدولة، والبنية السياسية والمجتمعية، فإن أسبابا أخرى كانت هي السبب الأبرز لاستمرار تدهور الريال بنظر مختصين مصرفيين، وذلك جراء تراجع الصادرات المحلية إلى الخارج التي كانت تغطي ما نسبته 70 بالمائة وأكثر من ميزانية الدولة وقوام الاقتصاد، بالإضافة إلى مضاربة المصارف بسعر العملة، وإيداع الكثير من التجار أموالهم في محلات الصرافة دون إيداعها في البنوك، باعتبار أن مهام محلات الصرافة خاص بالمصارفة والتحويلات فقط، بعيدا عن عملية إيداع العملات التي هي من مهمات البنوك أصلا، باعتبار الأخيرة خاضعة لرقابة البنك المركزي آليا.

عوامل سارعت من انهيار العملة

ويقول رضوان عبد الجليل القباطي، مدير منطقة في أحد البنوك اليمنية: «إن انهيار العملة المحلية أمام العملات الأجنبية يعود لعدة أسباب، أهمها: ضعف أو نفاد الاحتياطي القانوني من العملات الأجنبية للبنك المركزي، وتوقف الصادرات من موارد وثروات البلد إلى الخارج، بالإضافة إلى إصدار قرار التعويم الحر للعملات الأجنبية في ظل ضعف أو نفاد الاحتياطي القانوني من العملات الأجنبية للبنك المركزي، والمضاربة بالعملة في السوق وخلق طلبات وهمية، وتنفيذ عمليات البيع والشراء بالمكشوف بين الصرافين».

ويؤكد القباطي أن «من عوامل انهيار الريال اليمني أيضا تأتي بسبب ضخ عملة محلية إلى السوق وعدم القدرة على استعادتها من السوق يسبب غرق السوق بالعملة المحلية والطلب على العملات الأجنبية (العرض والطلب)».

ويضيف: «إن عدم القدرة على ترحيل أو نقل العملات الأجنبية إلى الخارج من قبل البنك المركزي أو البنوك، وعدم اكتمال الدورة النقدية للنقد، هو الآخر سبب في تراجع قيمة العملة؛ لأن خروج النقد من البنك المركزي إلى السوق وعدم عودته إلى البنك المركزي وبقاء هذا النقد يدور في السوق بين الصرافة والتجار.

وقف التعاملات بالدولار

ويرى القباطي إن مهمة الجهات المختصة القيام بوقف أي معاملات محلية بالعملات الأجنبية مثل شراء البضائع والعقارات، والإيجارات وغيرها من المعاملات، والتعامل بالعملة المحلية فقط، ستكون واحدة من الحلول الممكنة لمعالجة سرعة تدهور قيمة العملة المحلية.

المضاربة بالعملة دون رقابة

ويقول فهمي عبد الجليل - عامل في أحد محلات الصرافة في العاصمة الجنوبية عدن - إن زياده السيولة (الريال اليمني) في السوق سبب كبير في انخفاض قيمته مقابل العُملات الأجنبية.

فهمي: طباعة العملة دون أي تغطية سبب انهيارها

ويؤكد أن طباعه العُملة (الريال اليمني) بدون أي تغطية، وعدم وجود صادرات للدولة إضافة إلى عدم وجود إيرادات مالية في البنك المركزي ساهم من تدني الريال، خصوصا وأن ازدياد أعداد الصرافين بالسوق زاد من عملية المضاربة بالعُملة، في ظل عدم وجود رقابة البنك المركزي.

ويضيف عبد الجليل: «إن عدم توفر السيولة المالية من العُملة الصعبة (دولار، سعودي) مكنت السوق من التحكم بسعر الصرف بدلا من البنك المركزي، وعدم قدرته على الأخذ بزمام الأمور، واتخاذ الإجراءات اللازمة باستخدام الأدوات المالية للحد من تدهور الريال اليمني».

ويشير إلى أن الفترة الوحيدة التي كان فيها سعر الصرف مستقر نوعاً ما خلال السنوات الأخيرة، كانت أثناء حصول البنك المركزي على وديعة من السعودية بمقدار ٢ مليار دولار تقريبا، حافظ على استقرار الريال اليمني مقارنة بالعُملات الأجنبية لفترة وجيزة فقط.

دعوات لتصدير النفط

ويدعو عبد الجليل الدولة إلى ضرورة تصدير ثرواتها للخارج كالنفط والغاز والثروة السمكية وغيرها، في سبيل الحصول على العملة الأجنبية من الدولار وغيرها لتغطية احتياجات المواطنين ورواتب الموظفين وتنفيذ المشاريع العامة، بالإضافة إلى قيام البنك المركزي والنيابة العامة لرقابة الأموال بتفعيل الدور الرقابي على كافة البنوك والمؤسسات والشركات المصرفية ومعاقبة المتخلفين عن كافة قوانين البنك المركزي.